الأمم المتحدة

E/CN.9/2016/1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
8 January 2016
Arabic
Original: English

لجنة السكان والتنمية

الدورة التاسعة والأربعون

١١-١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

جدول الأعمال المؤقت

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٣ - اتخاذ إجراءات لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٤ - مناقشة عامة حول الخبرة الوطنية في المسائل السكانية: ”تعزيز الأسس الديمغرافية التي تستند إليها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥“.

٥ - مناقشة عامة حول إسهام مسائل السكان والتنمية في موضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٦ وهو ”تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج“.

٦ - تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في مجال السكان.

٧ - استعراض سير أعمال اللجنة وأساليب عملها.

٨ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين للجنة.

٩ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها التاسعة والأربعين.

* E/CN.9/2016/1.

020216 260116 15-17834 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

شروح

١ - انتخاب أعضاء المكتب

تنص المادة ١٥ من النظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن تنتخب اللجنة من بين ممثلي أعضائها رئيساً، ونائباً أو أكثر للرئيس، والعدد اللازم من أعضاء المكتب الآخرين.

ووفقاً لمقرر المجلس ٢١٣/٢٠٠٥، عقدت اللجنة، فور اختتام دورتها الثامنة والأربعين، أول جلسة من جلسات دورتها التاسعة والأربعين لغرض واحد هو انتخاب الرئيس الجديد وأعضاء مكتب اللجنة الآخرين. وانتخبت اللجنة موابا باتريشيا كاسيسي - بوتا (زامبيا) رئيسة، ونادين سكالي (ألمانيا) وباتريسيا رويس تشيمور (المكسيك) نائبتين لرئيسة اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين. وستقوم اللجنة، في الجلسة الثانية من دورتها التاسعة والأربعين، المقرر عقدها في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٦، بانتخاب نواب الرئيسة المرشحين من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة دول أوروبا الشرقية.

ويرد في المرفق قائمة بأسماء أعضاء اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين.

٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

تنص المادة ٧ من النظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن اللجنة تُقر في بداية كل دورة جدول أعمال تلك الدورة على أساس جدول الأعمال المؤقت.

وبناء على التوصية المقدمة من اللجنة في دورتها الثامنة والأربعين، أقر المجلس في مقرره ٢٥٣/٢٠١٥ (انظر A/70/3، الفصل العاشر، الفرع الأول) جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للجنة والوثائق الخاصة بتلك الدورة.

وقررت اللجنة في دورتها الثلاثين أن تأذن لمكتبها بعقد اجتماعات سنوية فيما بين الدورات للتحضير لدوراتها (انظر E/1997/25، الفقرة ٥٢). وفي الدورة التاسعة والثلاثين، طلبت اللجنة في قرارها ١/٢٠٠٦ (انظر E/2006/25، الفصل أولا - باء) إلى مكتبها أن يعقد اجتماعات كلما دعت الضرورة إلى ذلك من أجل التحضير لدوراتها السنوية. ومعروض على اللجنة تقرير المكتب عن اجتماعاته المعقودة بين الدورتين.

الوثائق

جدول الأعمال المؤقت (E/CN.9/2016/1)

تقرير مكتب لجنة السكان والتنمية عن اجتماعاته المعقودة بين الدورتين (E/CN.9/2016/2)

مذكرة من الأمانة العامة بشأن تنظيم أعمال الدورة (E/CN.9/2016/L.1)

٣ - اتخاذ إجراءات لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

قررت الجمعية العامة، في قرارها ١٢٨/٤٩ الذي أيدت فيه توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أن تتولى اللجنة، بوصفها لجنة فنية تساعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، رصد تنفيذ برنامج عمل المؤتمر واستعراضه وتقييمه على المستويات الوطني والإقليمي والدولي، وإسداء المشورة إلى المجلس في هذا الشأن.

وتقضي اختصاصات اللجنة (انظر E/1995/27، المرفق الأول، الفرع الأول - ألف)، التي أقرها المجلس في قراره ٥٥/١٩٩٥، أن تعتمد اللجنة برنامج عمل متعدد السنوات يكون مواضيعي المنحى ومرتبا حسب الأولويات. ويوفر ذلك البرنامج، في جملة أمور، إطارا لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. وقد دعت اللجنة، في تقريرها عن دورتها الثامنة والعشرين الذي أحاط المجلس علما به في مقرره ٢٣٦/١٩٩٥، إلى إعداد تقارير سنوية يتناول كل منها موضوعا مختارا من مواضيع برنامج العمل (انظر E/1995/27، المرفق الأول، الفرع الثالث).

واعتمدت الجمعية العامة، في قرارها دإ-٢/٢١ المتخذ في دورتها الاستثنائية الحادية والعشرين، الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج العمل.

وقررت اللجنة في مقررها ١٠١/٢٠١٥ (انظر E/2015/25، الفصل أولا - باء) أن يكون موضوع ”تعزيز الأسس الديمغرافية التي تستند إليها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥“ هو الموضوع الخاص لدورتها التاسعة والأربعين التي تُعقد في عام ٢٠١٦.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن تعزيز الأسس الديمغرافية التي تستند إليها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (E/CN.9/2016/3)

تقرير الأمين العام عن رصد البرامج السكانية، مع التركيز على تعزيز الأسس الديمغرافية التي تستند إليها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (E/CN.9/2016/4)

تقرير الأمين العام عن تدفق الموارد المالية من أجل المساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (E/CN.9/2016/5)

٤ - مناقشة عامة حول الخبرة الوطنية في المسائل السكانية: "تعزيز الأسس الديمغرافية التي تستند إليها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥"

خلصت اللجنة إلى أنه من المفيد أن تدرج في جدول أعمالها مناقشة عامة بشأن المسائل السكانية المتصلة بموضوع دورتها التاسعة والأربعين. وفي إطار هذا البند، ستقدم الحكومات تقارير بشأن التجارب الوطنية في تحقيق الأهداف والغايات المبينة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية التي تتصل بتعزيز الأسس الديمغرافية التي تستند إليها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥ - مناقشة عامة حول إسهام مسائل السكان والتنمية في موضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٦ وهو "تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج"

استمعت اللجنة في دورتها الحادية والأربعين إلى كلمة ألقاها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن مختلف السبل التي يمكن للجنة أن تسهم بها في الولايات الجديدة للمجلس (انظر E/2008/25، الفصل الخامس). واستجابة لذلك، أضافت اللجنة هذا البند إلى جدول أعمالها السنوي. وتناقش اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين المساهمات التي يمكن أن تقدمها في إطار موضوع المجلس، وهو "تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج". وقرر مكتب اللجنة دعوة رئيس المجلس إلى مخاطبة اللجنة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال لتناول الروابط القائمة بين موضوعي اللجنة والمجلس في عام ٢٠١٦، والمواضيع ذات الصلة.

٦ - تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في مجال السكان

اقترحت اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين أن يواصل برنامج العمل في ميدان السكان، في جملة أمور، إعطاء أولوية عالية لرصد الاتجاهات والسياسات السكانية وإدراج التقديرات والتوقعات السكانية التي تُعدُّ مرة كل سنتين على الصُّعد العالمي والوطني والحضري والريفي وعلى صعيد المدن؛ وإجراء دراسات بشأن السياسات السكانية والإنمائية ذات الصلة؛ وإعداد دراسات عن تفاعلات التغير السكاني مع غيرها من عمليات التنمية؛ وإعداد تحليلات للوفيات؛ والمساهمة في إعداد دراسات متعمقة عن الخصوبة والزواج

والحقوق الإنجابية والصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، وتنسيق تلك الدراسات؛ وإجراء دراسات لتحسين فهم أسباب ونتائج الهجرة الداخلية والهجرة الدولية؛ وزيادة الوعي العام بمسائل السكان والتنمية وتبادل المعلومات بشأنها؛ ووضع الترتيبات اللازمة لتنسيق استعراض وتقييم برنامج العمل؛ وتقديم الدعم في مجال التعاون التقني إلى البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، وبصورة مؤقتة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في ضوء المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تواجهها تلك البلدان وقتئذ (انظر E/1995/27، المرفق الثاني). وأكدت اللجنة من جديد محتوى برنامج العمل في دورتها التاسعة والعشرين (قرار اللجنة ١/١٩٩٦، انظر E/1996/25، الفصل الأول - جيم).

وشددت اللجنة في دورتها الثلاثين على أهمية مواصلة العمل الأساسي الذي تضطلع به شعبة السكان بالأمانة العامة فيما يتعلق بالعناصر الحيوية التي تقوم عليها التقديرات والتوقعات السكانية؛ والاتجاهات والمسائل السكانية الأساسية، بما في ذلك الخصوبة والوفيات والهجرة وأنماط التغير السكاني في الريف والحضر؛ وتطور السياسات السكانية؛ وفهم الصلات القائمة بين السكان والتنمية (قرار اللجنة ٣/١٩٩٧، انظر E/1997/25، الفصل الأول - جيم). وأعادت اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين تأكيد أهمية العمل الذي تقوم به شعبة السكان في إتاحة مدخلات شاملة وصحيحة علمياً لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل تحليل التقدم المحرز في تحقيق المقاصد والأهداف المتعلقة بالسكان والتنمية المبيّنة في الوثائق الختامية لمؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج العمل، وإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (قرار اللجنة ١/٢٠٠٤، انظر E/2004/25، الفصل الأول - باء). وفي الدورة نفسها، شددت اللجنة كذلك على أنه ينبغي لشعبة السكان أن تواصل العمل الأساسي بشأن التقديرات والتوقعات السكانية؛ وأنماط التغير السكاني في الريف والحضر؛ وتحليل الهجرة الدولية؛ وانعكاسات تغير هيكل أعمار السكان على التنمية؛ والتنوع المتزايد لمستويات واتجاهات الخصوبة والوفيات؛ والترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية؛ وتطور السياسات السكانية، مع اعتماد منظور جنساني في هذا المضمار (قرار اللجنة ١/٢٠٠٤).

وعلى النحو المشار إليه في الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6 (Prog. 7))، يتمثل هدف المنظمة في إطار البرنامج الفرعي المتعلق بالسكان في تعزيز قدرة المجتمع الدولي على معالجة القضايا السكانية الحالية والناشئة معالجة فعالة وإدماج الأبعاد السكانية في خطة التنمية الدولية. ففي الفقرة ٧-١١ من الإطار الاستراتيجي المقترح أن

شعبة السكان تضطلع بالمسؤولية عن البرنامج الفرعي المتعلق بالسكان، وتنفذ ولايتها من خلال: (أ) تقديم الدعم الفني لهيئات الأمم المتحدة، وبخاصة لجنة السكان والتنمية، وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومتابعة قرار الجمعية العامة تمديد برنامج العمل إلى ما بعد عام ٢٠١٤؛ (ب) وتيسير مناقشة الخبراء أو ممثلي الحكومات للقضايا السكانية الرئيسية أو المستجدة؛ (ج) وإعداد دراسات شاملة عن القضايا والاتجاهات السكانية فيما يتصل بالخصوبة، وتنظيم الأسرة، ومعدلات الوفيات، والهجرة الدولية والداخلية، والتوسع الحضري، والنمو السكاني، وشيخوخة السكان، والتوقعات السكانية، والسياسات السكانية، والعلاقة بين السكان والتنمية؛ (د) ونشر المعلومات السكانية والنتائج ذات الأهمية بالنسبة للسياسات في مجال السكان عبر المواقع الشبكية لشعبة السكان؛ (هـ) وتقديم الدعم في تنمية القدرات لمعالجة القضايا السكانية من خلال حلقات العمل أو نشر المواد التقنية، مثل الكتيبات والبرامجيات، بالتعاون مع البرامج الفرعية والكيانات الأخرى المعنية بالمجالات ذات الصلة.

ومعروض على اللجنة الجزء ذو الصلة من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ من أجل النظر فيه (البرنامج الفرعي ٥، السكان، من البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية). واللجنة مدعوة لاستعراض المقترح وإبداء تعليقاتها عليه.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن الاتجاهات الديمغرافية في العالم (E/CN.9/2016/6)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ البرامج وسير العمل في مجال السكان في عام ٢٠١٥: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (E/CN.9/2016/7)

مذكرة من الأمين العام عن الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩: البرنامج الفرعي ٥، السكان، من البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (E/CN.9/2016/CRP.1)

٧ - استعراض سير أعمال اللجنة وأساليب عملها

في الجلسة ٥٥، المعقودة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥، تخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي المقرر المعنون ”تنظيم وأساليب عمل لجنة السكان والتنمية في المستقبل“، على نحو ما أوصت به اللجنة (انظر E/2015/25، الفصل الأول، الفرع ألف). ووفقا لهذا المقرر، تقوم اللجنة باستعراض أداء أساليب عملها خلال دورتها التاسعة والأربعين في عام ٢٠١٦، وذلك بهدف زيادة تعزيز أثر عمل اللجنة ومساهمتها في أعمال المجلس.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة بشأن أساليب عمل لجنة السكان والتنمية (E/CN.9/2016/8)

٨ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين للجنة

وفقا للمادة ٩ من النظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، سيكون معروضا على اللجنة مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين، مشفوعا ببيان بالوثائق التي ستقدم في إطار كل بند والسند التشريعي لإعدادها، وذلك لتمكين اللجنة من النظر في تلك الوثائق من حيث إسهامها في الأعمال التي تضطلع بها اللجنة ومن حيث مدى إلحاحها وأهميتها في ضوء الحالة الراهنة.

ويوجه نظر اللجنة إلى قراري المجلس ١٩٧٩/٤١ و ١٩٨١/٨٣ المتعلقين بمراقبة الوثائق والحد منها. وعلاوة على ذلك، تُذكَّر اللجنة بأن المجلس قد حث، في الفقرة ١ (ي) من قراره ١٩٨٢/٥٠ المتعلق بتنشيط المجلس، جميع هيئاته الفرعية على أن تتحلى بأكبر قدر من الاعتدال في مطالبة الأمين العام بتقديم تقارير ودراسات جديدة، وعلى أن تنفذ تنفيذا كاملا أحكام قرارات المجلس والجمعية العامة بشأن مراقبة الوثائق والحد منها.

ويوجه انتباه اللجنة أيضا إلى الفقرة ٤ من مرفق قرار المجلس ١٩٨٢/٥٠، الذي أوصى فيه الأمين العام بما يلي: (أ) تبسيط وثائق وبرنامج عمل الهيئات الفرعية التابعة للمجلس والجمعية العامة لتمكين تلك الهيئات من أن تؤدي بفعالية المهام المسندة إليها؛ (ب) ومواصلة المجلس والجمعية العامة استعراض جداول الأعمال المؤقتة لهيئاتهما الفرعية، إلى جانب قائمة الوثائق المطلوبة لكي يتسنى، في جملة أمور، تحقيق قدر أكبر من الاتساق في الطلب الإجمالي من الوثائق، والنظر فيها على نحو منظم على الصعيد الحكومي الدولي، مع إيلاء الاعتبار الكامل للخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية؛ (ج) وأن يضع المجلس والجمعية العامة في اعتبارهما أيضا، عند القيام بذلك، ضرورة توحيد بنود ووثائق أجهزتهما الفرعية.

وعلاوة على ذلك، أوعز المجلس إلى هيئاته الفرعية، في قراره ١٩٨١/٨٣، أن تتخذ تدابير عاجلة لتبسيط جداول أعمالها وبرامج عملها وإجراء تخفيض كبير في طلباتها من الوثائق آخذة في اعتبارها مدد ودورات اجتماعاتها، وأن تقدم إلى المجلس تقارير عن التدابير التي تتخذها مراعية بدقة المبادئ التوجيهية الواردة في قرارات المجلس والجمعية العامة ومقرراتهما ذات الصلة.

وفي المقرر ١٩٨٣/١٦٣، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام ما يلي: (أ) أن يعرض على الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، قبل أن تتخذ قراراتها،

أي طلب للوثائق يتجاوز قدرة الأمانة العامة على إعداد هذه الوثائق وتجهيزها في الوقت المحدد وفي حدود مواردها المعتمدة، (ب) وأن يوجه نظر الهيئات الحكومية الدولية إلى المجالات التي يحتمل أن تحدث فيها ازدواجية في الوثائق و/أو التي قد توجد فيها فرص لدمج أو توحيد الوثائق التي تعالج مواضيع مترابطة أو متماثلة، من أجل ترشيد الوثائق.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تتضمن جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين للجنة (E/CN.9/2016/L.2)

٩ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها التاسعة والأربعين

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقدم اللجنة إلى المجلس تقريراً عن أعمال كل دورة من دوراتها.

المرفق

عضوية لجنة السكان والتنمية في دورتها التاسعة والأربعين (٢٠١٦)

(٤٥ عضوا؛ عضوية مدتها أربع سنوات)

	تنتهي مدة العضوية بنهاية الدورة في عام
الأرجنتين	٢٠١٨
بنغلاديش	٢٠١٧
بيلاروس	٢٠١٩
بلجيكا	٢٠١٧
بنن	٢٠١٨
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	٢٠١٩
البرازيل	٢٠١٧
بوروندي	٢٠١٩
تشاد	٢٠١٧
الصين	٢٠١٨
الدانمرك	٢٠١٧
الجمهورية الدومينيكية	٢٠١٨
مصر	٢٠١٦
ألمانيا	٢٠١٨
إيران (جمهورية – الإسلامية)	٢٠١٩
العراق	٢٠١٧
إسرائيل	٢٠١٩
جامايكا	٢٠١٩
اليابان	٢٠١٦
ليبريا	٢٠١٨
مدغشقر	٢٠١٧
ماليزيا	٢٠١٨
المكسيك	٢٠١٧
منغوليا	٢٠١٨
هولندا	٢٠١٧

	تنتهي مدة العضوية بنهاية الدورة في عام
نيجيريا	٢٠١٧
النرويج	٢٠١٦
عمان	٢٠١٧
باكستان	٢٠١٨
بيرو	٢٠١٨
الفلبين	٢٠١٩
مولدوفا	٢٠١٦
رومانيا	٢٠١٧
الاتحاد الروسي	٢٠١٨
صربيا	٢٠١٨
سيراليون	٢٠١٩
جنوب أفريقيا	٢٠١٨
إسبانيا	٢٠١٦
سويسرا	٢٠١٧
أوغندا	٢٠١٦
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٢٠١٨
جمهورية تنزانيا المتحدة	٢٠١٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠١٨
أوروغواي	٢٠١٧
زامبيا	٢٠١٨

ملحوظة: انتخب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في جلسته الخامسة، المعقودة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، فنلندا لملء شاغر متبقٍ في اللجنة لفترة عضوية تبدأ من الجلسة الأولى للّجنة في دورتها الخمسين في عام ٢٠١٦ وتنتهي باختتام الدورة الثالثة والخمسين للّجنة في عام ٢٠٢٠. وأرجأ المجلس انتخاب عضو واحد من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ وعضو واحد من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وذلك لفترة عضوية تبدأ من تاريخ انتخابهما وتنتهي باختتام الدورة التاسعة والأربعين للّجنة في عام ٢٠١٦، وأرجأ انتخاب عضو واحد من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لفترة عضوية تبدأ من الجلسة الأولى للّجنة في دورتها الخمسين في عام ٢٠١٦ وتنتهي باختتام الدورة الثالثة والخمسين للّجنة في عام ٢٠٢٠ (انظر المقرر ٢٠١٦/٢٠١ باء).